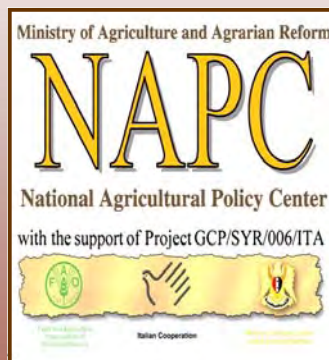


التجارة الزراعية الحسورية

2002



التجارة الزراعية السورية

2002

المركز الوطني للسياسات الزراعية

بمساعدة مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA

شكر

تم إعداد هذا التقرير من قبل المركز الوطني للسياسات الزراعية كأحد نتائج التعاون الدولي الفعال الذي تم تحقيقه في مشروع GCP/SYR/006/ITA "المساعدة في بناء المقدرات من خلال دعم تشغيل المركز الوطني للسياسات الزراعية".

يتم تمويل المشروع بمساعدة مشكورة من قبل الحكومة الإيطالية وينفذ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

وتود وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أن تعرب عن شكرها للجهود التي يبذلها المشروع وخاصة من خلال التدريب طويل المدى والمساعدة الفنية اليومية التي سمحت بإنشاء وتشغيل المركز الوطني للسياسات الزراعية

وأخيراً وليس آخراً يود المركز أن يتقدم بالشكر لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وجميع الأفراد والجهات الأخرى على مساهمتها في تقديم المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز هذا التقرير .

تمهيد

يشهد العالم تغيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة نتيجة لمناخ التجارة الجديد الذي تشجعه عملية التحرير التي تم البدء بها على المستوى الإقليمي من خلال العديد من الاتفاقيات التجارية وعلى المستوى العالمي من خلال زيادة الأهمية الاقتصادية والسياسية لمنظمة التجارة العالمية .

ونظراً للأهمية المتزايدة للتجارة العالمية في عملية التنمية الوطنية تقوم سورية بتشجيع تجارتها الخارجية من خلال زيادة انفتاحها على الأسواق وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في الفعاليات التجارية ولعب دور فعال في المفاوضات التجارية . وعلى وجه الخصوص فقد انضمت سورية إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ووقعت مجموعة من اتفاقيات التجارة الثنائية وهي تقوم الآن بالتفاوض على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي . وعلاوةً على ذلك فقد تقدمت مؤخراً بطلب للانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية .

وفي محاولة للمساعدة في تحقيق هذا الهدف فقد أخذ المركز الوطني للسياسات الزراعية على عاتقه مهمة إعداد تقرير دوري حول التجارة الزراعية السورية ليوثق اتجاهات التجارة الزراعية وسياساتها وذلك بهدف مساعدة الباحثين و صانعي القرار في هذا المجال .

وقد تم إنجاز العدد الحالي من قبل فريق مكون من أربعة من الباحثين في المركز الوطني للسياسات الزراعية : مجد عبد الله – وفيقة حسني – عبير منلا حسن – المهندس ملحم الذين عملوا تحت الإشراف المشترك لمدير المركز السيد عطية الهندي ورئيس المستشارين الفنيين في مشروع الفاو GCP/SYR/006/ITA السيد شيرو فيوريللو . كما قام مشروع الفاو بتوفير الدعم الفني من خلال الخبيرين الدوليين السيد فابريزيو دي فيليببيس والسيد فابيو سانتوتشي وخدمات الترجمة من قبل الأنسة أسماء مطر .

وتود إدارة المركز أن تعرب عن تقديرها لقراء هذا التقرير والاعتذار عن الأخطاء التي قد يتضمنها العدد الأول منه وأن ترحب بأية مقترحات لتطوير الأعداد المقبلة من التقرير .

الفهرس

1	شكر
3	تمهيد
7	مقدمة
11	الفصل الأول التجارة العالمية
11	1-1 منظمة التجارة العالمية
11	2-1 مبادئ النظام التجاري بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية
13	3-1 مؤتمر الدوحة الوزاري
15	4-1 العولمة والتجارة
17	5-1 تطورات التجارة العالمية
18	6-1 الدول المصدرة والمستوردة في عامي 1999 و 2000
21	الفصل الثاني التجارة الزراعية العالمية
21	1-2 الزراعة في منظمة التجارة العالمية
23	2-2 التجارة الزراعية العالمية في عام 2000
24	3-2 الدول الرئيسية المصدرة والمستوردة للمنتجات الزراعية في عام 2000
25	4-2 التجارة الزراعية حسب المنطقة والمنشأ والوجهة التصديرية في عام 2000
27	الفصل الثالث التجارة السورية
27	1-3 وضع السياسات التجارية السورية
27	1-1-3 أسعار الصرف والحصول على القطع الأجنبي
29	2-1-3 السياسات التجارية
30	2-3 لمحة عن التجارة السورية الكلية
33	الفصل الرابع التجارة الزراعية السورية
33	1-4 إجراءات التجارة الزراعية : لمحة عامة
34	2-4 الاتجاهات الرئيسية في التجارة الزراعية السورية
36	3-4 الصادرات الزراعية السورية
39	4-4 الواردات الزراعية السورية
42	5-4 حدا التجارة الزراعية السورية
45	الفصل الخامس الاتفاقيات الزراعية مع الدول العربية
45	1-5 الاتفاقيات الثنائية مع لبنان

46	1-1-5 اتجاهات التجارة الزراعية السورية مع لبنان
46	2-5 الاتفاقيات الثنائية مع الأردن.....
47	1-2-5 اتجاهات التجارة الزراعية السورية مع الأردن
48	3-5 اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى
49	1-3-5 البرنامج التنفيذي لاتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى
49	2-3-5 اتجاهات التجارة الزراعية السورية مع دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى
51	4-5 المبادرات الحالية باتجاه المزيد من التكامل التجاري مع الدول العربية
51	5-5 الاتفاقيات مع الدول الأخرى غير الدول العربية والأوربية
53	الفصل السادس التجارة الزراعية السورية مع الاتحاد الأوربي.....
53	1-6 مقدمة
54	2-6 التجارة الزراعية بين الاتحاد الأوربي ودول المتوسط.....
58	3-6 التجارة الزراعية بين سورية والاتحاد الأوربي
61	المراجع
64	الجدول الإحصائية.....

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة تراجعاً تدريجياً في معدلات النمو الاقتصادي كما تعرضت الدول النامية للتدهور وتباطأ النمو التجاري بشكل لم يسبق له مثيل خلال العقود الماضية حيث تراجعت هذه النسب من حوالي 10% في عام 2000 إلى حوالي 1% في عام 2001 . وانخفض الطلب على صادرات الدول النامية بالرغم من التحرير الكبير الذي طرأ على سياساتها التجارية . وبالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك تحول كبير في النموذج التجاري للدول النامية . فأولاً كان هناك ابتعاد عن الاعتماد على الصادرات السلعية واعتماد أكبر على المواد المصنعة والخدمات وثانياً طرأت زيادة كبيرة على حجم التجارة بين الدول النامية .

وضمن هذا الإطار العالمي الجديد فقد مكن تخفيض القيود على التجارة من تسريع النمو وتشجيع ظهور أشكال جديدة من الإنتاجية والتخصص مما أدى إلى زيادة سرعة خلق فرص العمل وتخفيض الفقر في مختلف أنحاء العالم . ويواجه العالم الآن تحدياً واضحاً حيث يتوجب عليه الاختيار بين الاستمرار في هذا الطريق باتجاه المزيد من الانفتاح الذي أدى إلى زيادة التكامل والرفاه لمدة تزيد عن الخمسة عقود أو السماح باستمرار الفجوة التي حدثت نتيجة لاجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل عام 1999 . ويجب أن تستمر المحادثات من أجل التشجيع على ظهور موجة جديدة من الرفاه العالمي ، ومع ذلك فيجب أن تعالج تلك المحادثات مشكلات فروقات الدخل و الاستدامة الاقتصادية والبيئية .

وفي أواخر التسعينات شهدت السياسات في سورية تغيراً وذلك استجابة للتغير السريع في المناخ الاقتصادي العالمي . وقد تميز منهج السياسات الجديد بتحول تدريجي باتجاه التخطيط التأشير والتشاركي واللامركزي دون التخلي عن دور الدولة في المساعدة على توزيع الموارد . وقد شجع هذا التوجه الجديد على مشاركة القطاع الخاص وخاصة في تصنيع وتسويق المنتجات الزراعية . وتهدف المرحلة الانتقالية باتجاه اقتصاد السوق إلى زيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وتطوير كفاءة الأعمال الزراعية في سورية .

وقد تابعت الدولة تخفيض القيود الإدارية على التجارة . وساعدت التعديلات الاقتصادية على استمرار تحسن آفاق الاستثمارات في القطاع الخاص . كما سمحت إجراءات التحرير للمصدرين من القطاع الخاص بالاحتفاظ بعوائد القطع الأجنبي من أجل الاستيراد .

وقد بقيت السياسات النقدية أداة غير فعالة تستخدم بشكل حصري تقريباً لتغطية العجز المالي . وتتبع المصارف الخمسة المتواجدة في سورية للدولة ولا يتمتع المصرف المركزي بدور مستقل في السياسات ويتم تحديد أسعار الفائدة بموجب القانون . وحتى عام 1998 كان الحكومة تطبق نظام أسعار الصرف المتعدد . وفي تلك السنة تراوحت قيمة الدولار الأمريكي بين 51 و 52.5 ل.س . وقامت الدولة بتخفيض قيمة سعر صرف "الدول المجاورة" إلى 46 ل.س في بداية عام 1999 وذلك كخطوة إضافية باتجاه توحيد أسعار الصرف الذي تم تحقيقه بشكل كامل في بداية عام 2001 حيث أصبحت الأسعار المحلية تحدد بكاملها بناءً على سعر الصرف الموحد .

ومع ذلك فلا يزال هناك رقابة صارمة على القطع الأجنبي حيث يمكن استيراد العملة الصعبة بينما لا يمكن تصديرها . كما يمنع خروج رأس المال الخاص خارج القطر إلا بموافقة من رئاسة مجلس الوزراء أو بموجب قانون الاستثمار رقم 10 . ولا تزال وزارة التموين والتجارة الداخلية تراقب أسعار جميع المواد تقريباً سواءً أكانت مستوردة أو مصنعة محلياً بالرغم من أن هذه السياسة لا تطبق بشكل صارم . كما تقوم الوزارة بتحديد سقف هوامش الربح لواردات القطاع الخاص والتي تساوي عادةً 20% .

وتخضع المنتجات النهائية والمواد الكيماوية لتعريف جمركية مرتفعة يمكن أن تتجاوز 25% على السيارات السياحية . أما الضرائب على الدخل فهي تصاعدية حيث تصل المعدلات على الشرائح المرتفعة إلى 64% . كما يدفع الموظفون ضريبة دخل تصاعدية يمكن أن تصل إلى 17% . وقد اتفقت سورية مع الدول الأعضاء في الجامعة العربية على تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 10% سنوياً اعتباراً من نهاية تشرين الثاني 1998 . وفي نفس التاريخ اتفقت سورية ولبنان على تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 25% سنوياً بالنسبة للسلع الصناعية أما السلع الزراعية فقد تم إعفاؤها من الرسوم الجمركية مع الاحتفاظ بالقيود على 17 مادة فقط تم تخفيض رسومها الجمركية بمعدل 50% اعتباراً من عام 2000 وتخفيض 10% سنوياً في السنوات اللاحقة بحيث يتم الانتهاء من فرض الرسوم الجمركية في نهاية عام 2004 .

وقد شجعت القرارات الأخيرة التي سمحت للقطاع الخاص بالتصدير والاستيراد بموجب سعر الصرف الموحد على إدخال تجارة القطاع الخاص ضمن القنوات الرسمية . كما تم منح الامتيازات ذاتها لشركات القطاع العام مما حسن وضع القطع الأجنبي لديها .

أما في القطاع الزراعي فيتم إنتاج المحاصيل الاستراتيجية مثل القطن والقمح بموجب الخطة الزراعية ويتم تحديد أسعار الشراء مركزياً وكذلك الدعم المحدود لبعض المستلزمات مثل البذار والوقود والكهرباء . وتقوم مؤسسات القطاع العام بتصدير بعض المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والقطن بالأسعار العالمية والتي تقل عن أسعار الشراء المحلية .

وتصدر سورية بشكل رئيسي القطن الخام والأغنام واللحوم والبندورة والعدس والعبس والحمضيات والخضار والفواكه والبطاطا والحمص والقمح . أما وارداتها الرئيسية فهي السكر (الخام والمكرر) والموز والرز والذرة الصفراء والشعير والشاي والحليب المجفف والبن والزيوت النباتية وكسبة الزيتون والأسماك المعلبة . وتشكل الدول العربية مثل دول الخليج ولبنان والجزائر ومصر وتونس وبعض الدول الأوروبية ودول المتوسط مثل إيطاليا وتركيا وروسيا الوجهات التصديرية الرئيسية لسورية .

أما الدول التي تستورد منها سورية فهي بشكل رئيسي أوروبا و أمريكا اللاتينية وتايوان والفيتنام ومصر . وخلال الفترة 1990-2000 ازداد حجم التجارة الزراعية (الصادرات والواردات) وذلك نتيجة للعديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التي عقدها سورية في السنوات الأخيرة بما فيها الاتفاقيات مع لبنان والأردن ومجموعة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي دخلت مؤخراً حيز التطبيق .

كما تقوم سورية حالياً بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة أما فيما يتعلق بالاتفاقيات متعددة الأطراف فلم تنضم سورية بعد لعضوية منظمة التجارة العالمية .

يتضمن هذا التقرير ستة فصول لتعطي صورة عامة عن السياسات التجارية والعلاقات التجارية لسورية مع بقية دول العالم وعلى وجه الخصوص مع الاتحاد الأوروبي والدول العربية . ويشمل الفصل الأول مبادئ النظام التجاري بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الدوحة الوزاري والعملة والتجارة ويصف تطورات التجارة العالمية .

ويركز الفصل الثاني على التجارة الزراعية حيث يصف الزراعة بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية والتجارة العالمية الزراعية في عام 2000 ويوضح شبكة التجارة الزراعية .

أما الفصل الثالث فيتعرض لنماذج وسياسات التجارة السورية وسياسات أسعار الصرف وحصص التجارة من إجمالي الناتج المحلي .

ويعالج الفصل الرابع التجارة الزراعية السورية وهو يتعرض لقوانين التجارة الزراعية السورية الحالية والسياسات المتعلقة بها والمعوقات غير الجمركية على الاستيراد ويقدم لمحة عامة عن تبادلات التجارة الزراعية السورية .

ويناقش الفصل الخامس اتفاقيات التجارة مع لبنان والأردن ودول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى مركزاً على العلاقة الوثيقة مع الدول العربية الأخرى ويقدم الدلائل الكمية على حركة المواد من حيث القيمة والكمية .

أما الفصل السادس فيوضح التجارة الزراعية السورية مع الاتحاد الأوروبي والتجارة الزراعية بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط ويعرض لبيانات التجارة الزراعية بين سورية والاتحاد الأوروبي في الفترة 1999-1995 .

الفصل الأول التجارة العالمية

1-1 منظمة التجارة العالمية

قبل تحليل التطورات الأخيرة التي طرأت على التجارة العالمية من المفيد أن نستعرض بإيجاز بنية وقواعد المؤسسة العالمية الرئيسية التي تنظم التجارة العالمية والتي تسمى بمنظمة التجارة العالمية .

نشأت منظمة التجارة العالمية نتيجة لمفاوضات طويلة متعددة الجهات على المستوى العالمي وهي تسعى إلى تحسين الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) التي تم إنشاؤها منذ عام 1947 والتي عانت من ثلاث نقاط ضعف رئيسية هي :

- أولاً : أنها اتفاقية كانت تقتصر أصلاً على الدول الغربية باستثناء اليابان .
- ثانياً : أن ضمان تطبيقها كان ضعيفاً وذلك نظراً لغياب الإجراءات الرسمية لتنفيذ التزاماتها .
- ثالثاً : أن منهجها تجاه السياسات التجارية أصبح قديماً خلال السنوات الأخيرة .

وضمن هذا الإطار وخلال الثمانينات تزايدت الحاجة لإنشاء منظمة رسمية قادرة على تنظيم العلاقات التجارية العالمية بين الدول . ونتيجة لأحدث وأطول وأوسع جولات مفاوضات الغات التي تسمى بجولة الأوروغواي تم إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1994 . وهي تشكل حالياً الجهة الدولية الوحيدة التي تعالج قوانين التجارة بين الدول والتي أخذ عدد الدول الأعضاء فيها بالتزايد (143 دولة في 31 تموز 2001 – المربع 1-1) . وتسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف الثلاثة التالية :

- تحرير التجارة العالمية
- العمل كمنتدى للمفاوضات التجارية
- معالجة إجراءات فض الخلافات بين الدول

2-1 مبادئ النظام التجاري بموجب قوانين منظمة التجارة العالمية

منذ إنشائها سعت الغات إلى وضع قوانين تسعى إلى ضبط السلوك التجاري من أجل تشجيع التجارة الحرة وتخفيض مخاطر الحروب التجارية . ويمكن تلخيص المبادئ الرئيسية لمنهج الغات والتي تم تبنيها فيما بعد من قبل منظمة التجارة العالمية لتشجيع تحرير التجارة متعددة الجهات فيما يلي :

التجارة دون تمييز أو فقرة الدول الأكثر رعاية التي تعني أنه لا يمكن للدول أن تميز بين شركائها التجاريين وأنه يتوجب عليها أن تمنح جميع هؤلاء الشركاء مرتبة الدول الأكثر رعاية . وبمعنى آخر فإن

مبدأ الدول الأكثر رعاية يعني أنه عندما تقوم دولة ما بتخفيض قيودها التجارية أو فتح أسواقها فيجب أن تقوم بذلك لنفس البضائع أو الخدمات القادمة من جميع شركائها التجاريين سواءً أكانوا فقراء أم أغنياء ، ضعفاء أم أقوياء . ويحكم هذا المبدأ تجارة البضائع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة . وهناك بعض الاستثناءات مثل تلك التي تمنح للاتفاقيات الإقليمية التي تسمح بتبادل المعاملات التفضيلية بين الدول التي تلتزم بالاتفاقية (المركز الوطني للسياسات الزراعية - 2002) وإمكانية وضع "رسوم مقابلة" أي قيود على الاستيراد على المنتجات القادمة من الدول التي تتبع سلوكاً غير عادل أي الدول التي لا تطبق التزاماتها الدولية . وفيما يتعلق بتجارة الخدمات فيسمح ببعض التمييز ولكن في ظل شروط استثنائية فقط .

المعاملة الوطنية بموجب هذا المبدأ يتوجب على كل دولة أن تعامل المنتجات والخدمات والعلامات التجارية وحقوق الطبع وبراءات الاختراع المحلية والأجنبية بشكل متساوٍ . وتطبق المعاملة الوطنية عندما يدخل المنتج أو الخدمة أو المادة إلى السوق المحلية .

التجارة الأكثر حرية وتعني تخفيض القيود التجارية لتشجيع التجارة . وتتضمن القيود التجارية التعريفات الجمركية ومنع الاستيراد أو الحصص الاستيرادية التي تقيد كميات منتجات مختارة والقيود غير الجمركية على البضائع والخدمات والملكية الفكرية . ومن الواضح أن فتح الأسواق للمنتجات المستوردة يكون مفيداً عندما تقوم الدولة باتخاذ إجراءات التعديل التدريجية . وبمعنى آخر يتوجب على الدول تحرير تجارتها والنظم المتعلقة بها من أجل أن تفي بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية .

القدرة على التنبؤ والشفافية وهو مبدأ عام هام جداً لتشجيع الاستثمارات وخلق فرص العمل ونقل فوائد المنافسة (الخيارات الكثيرة والأسعار المنخفضة) للمستهلكين . ويسعى نظام التجارة المتعدد الجهات إلى تحقيق الاستقرار في المناخ الاقتصادي وتحسين شفافيته بطرق عدة وبشكل خاص دخول الأسواق الذي يعني قبول التعريفات الجمركية حصراً كأداة لتنفيذ السياسات ومنع استخدام القيود الكمية والقيود غير الجمركية الأخرى لتحديد الواردات . وبشكل أكثر عمومية فإن القدرة على التنبؤ والشفافية يتطلبان وجود مجموعة من القواعد التجارية متعددة الجهات التي تتمتع بأكبر قدر ممكن من الوضوح والعدالة .

تشجيع المنافسة العادلة يتم تحقيق هذا الهدف من خلال تخفيض التشوهات التجارية الذي لا يقتصر فقط على تخفيض التعريفات الجمركية وإنما يشمل تطبيق القوانين التي تمنع الإغراق والدعم (وخاصة دعم التصدير) التي تشوه القدرة التنافسية .

تشجيع التنمية و الإصلاح الاقتصادي تدرك منظمة التجارة العالمية حاجة الدول النامية والأقل تطوراً لإصلاح نظامها الاقتصادي ليصبح فعالاً وأكثر فاعلية في النظام التجاري العالمي . لذا تمنح منظمة التجارة العالمية تلك الدول معاملة خاصة وتسمح لها بتنفيذ التزاماتها الدولية بمرونة أكبر . وبما أن أكثر

من ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية هم من الدول النامية والتي تظهر إمكانات تفاوضية متزايدة فمن أهم البنود على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية معالجة القضايا المتعلقة بالتنمية بشكل صحيح وذلك من أجل تسهيل التكامل الفعال لتلك الدول ضمن التجارة العالمية .

3-1 مؤتمر الدوحة الوزاري

تعد منظمة التجارة العالمية (مرة كل سنتين) مؤتمرات وزارية كان آخرها ذلك الذي عقد في الدوحة (قطر) في شهر تشرين الثاني 2001 بينما عقد المؤتمر الذي سبقه في سيائل بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1999 الذي انتهى بالفشل والذي شهد نشأة حركة معارضة العولمة . ولم يشكل مؤتمر الدوحة ما يسمى "بجولة الألفية" أي لم يكن جولة شاملة لجميع القضايا الطارئة (مثل التنمية والبيئة ومقاييس العمالة) وإنما تم التوصل إلى اتفاق على مناقشة مجموعة كبيرة من المواضيع تتضمن القضايا المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات السابقة حسب الطلب العلني الذي تقدمت به الكثير من الدول الأقل تطوراً .

وقد تم تبني إعلان مؤتمر الدوحة الوزاري بتاريخ 14 تشرين الثاني 2001 . وهو يشمل العديد من البنود التي تمت مناقشتها سابقاً وكذلك القضايا الجديدة . وقد كرر الوزراء تأكيدهم على بعض الالتزامات وأشاروا إلى أهمية بعض الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة . وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية لإعلان الدوحة¹ .

- 1- من الواضح تماماً أن النظام التجاري متعدد الأطراف قد ساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي والتنمية وتوفير فرص العمل خلال السنوات الخمسين الماضية . وبالتالي فإن مؤتمر الدوحة يؤكد على هدف متابعة وتعزيز عملية تعديل وتحديث السياسات التجارية .
- 2- يركز مؤتمر الدوحة على الدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه التجارة العالمية في تشجيع التنمية الاقتصادية وتخفيف الفقر . وبما أن القسم الأكبر من أعضاء منظمة التجارة العالمية هم من الدول النامية فإن الإعلان يسعى إلى منح المجال المناسب لاحتياجات واهتمامات تلك الدول ضمن برنامج العمل الذي سيتم تبنيه في الجولة القادمة . وعلاوةً على ذلك فيجب أن تتابع منظمة التجارة العالمية بذل الجهود الإيجابية لضمان حصول الدول النامية والأقل تطوراً على حصة من النمو تتناسب مع احتياجاتها للتنمية الاقتصادية .
- 3- يركز مؤتمر الدوحة على أهمية الاتفاقيات التجارية الإقليمية في تشجيع التحرير والتوسع التجاري وفي دعم التنمية .

4- يلحظ المؤتمر بعين الرضا إنهاء الصين وتايوان إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ويرحب بانضمام الأعضاء الجدد منذ الجلسة السابقة .

ويعالج برنامج عمل مؤتمر الدوحة الوزاري مجموعة من المواضيع والقضايا حسب القائمة التالية :

- الزراعة
- الخدمات
- دخول الأسواق للمنتجات غير الزراعية
- النواحي المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية
- العلاقة بين التجارة والاستثمار
- التداخل بين التجارة وسياسات المنافسة
- الشفافية في المشتريات الحكومية
- تسهيل التجارة
- قوانين منظمة التجارة العالمية
- التفاهم حيال تسوية الخلافات
- التجارة الإلكترونية
- الاقتصاديات الصغيرة
- التجارة والمديونية والمالية
- التجارة والتحول إلى التكنولوجيا
- التعاون الفني وبناء المقدرات
- المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول الأقل تطوراً
- تنظيم وإدارة برنامج العمل

مخاوف الدول النامية من القضايا الجديدة في مؤتمر الدوحة الوزاري

حاول الاتحاد الأوربي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة إدخال القضايا الجديدة ضمن إطار منظمة التجارة العالمية مثل مقاييس العمالة والبيئة والاستثمارات الخارجية والمنافسة والمرونة في المؤسسات التجارية الحكومية للدول النامية . وقد أثارت هذه القضايا الجديدة مخاوف الكثير من الدول النامية والمنظمات غير الحكومية نظراً لأنها قد تؤدي إلى وجود التزامات مرهقة للدول الأكثر فقراً وضعفاً. وعلى وجه الخصوص المخاوف المحتملة من فتح أسواقها للاستثمارات الخارجية مع وجود مراقبة قليلة من قبل الدول مما قد يدفع بالشركات المحلية الصغيرة والضعيفة لأن تجد نفسها في وضع من

الصعب عليها أن تستمر فيه مقارنةً بالشركات الأجنبية. وعلاوةً على ذلك فسوف يكون من الصعوبة بمكان على الحكومات أن تصمم سياسات محلية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كما قد يلحق الضرر بالسيادة الوطنية لتلك الحكومات . ويمكن أن نلخص تلك المخاوف التي أشارت إليها الدول النامية حول تلك القضايا الجديدة بما يلي :

- 1- إن منظمة التجارة العالمية هي منظمة متعددة الأطراف تقوم بوضع القوانين وتطبيقها يجب أن تلتزم بنطاق صلاحياتها من حيث معالجة القضايا التجارية .
- 2- إن مبادئ المعاملة بالمثل والشفافية والمعاملة الوطنية وعدم التمييز التي تم إنشاؤها لنظام يتعامل مع القضايا التجارية حصراً قد لا تكون مناسبة عند تطبيقها على قضايا غير تجارية .
- 3- إن الدول المتطورة تسعى إلى إدخال الكثير من القضايا غير التجارية إلى منظمة التجارة العالمية وذلك لا يرجع إلى أن ذلك سيعزز النظام التجاري وإنما لن تستفيد تلك الدول من نظام التطبيق لدى منظمة التجارة العالمية . ويكمن الخطر في أن تطبيق مبادئ منظمة التجارة العالمية على الدول النامية قد يؤدي إلى مخاطر كبيرة وخاصة من حيث خسارتها لسيادتها الاقتصادية وقدرتها على وضع السياسات المحلية الخاصة بها والمتعلقة بالقضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية .
- 4- بما أن القضايا الجديدة هي لمصلحة الدول المتقدمة فإن عدم توازن نظام منظمة التجارة العالمية سوف يزداد ويصبح غير عادل (أنوب شاه – 2000) .

4-1 العولمة والتجارة

لعبت الغات دوراً هاماً في تنظيم العلاقات التجارية بين الدول لمدة أربعة عقود على الأقل . وبعد عام 1995 أصبحت منظمة التجارة العالمية تعالج بالاشتراك مع الغات تلك القضايا من خلال توفير إطار لتطبيق العلاقات التجارية ضمن عالم يتميز بالكثير من التعقيد والتداخل . وخلال السنوات الخمسين الماضية أي منذ إنشاء النظام التجاري العالمي ازداد الإنتاج الإجمالي بمقدار سبعين ضعفاً بينما ازدادت الاستثمارات الخارجية بمقدار خمسة أضعاف خلال العقود الماضية (منظمة التجارة العالمية – 1999) .

ونظراً لإجراءات الغات وللقوانين الجديدة المطبقة من قبل منظمة التجارة العالمية فقد تمت إزالة أو تخفيض الكثير من القيود على التجارة . ولا يتمثل هذا فقط في إزالة أو تخفيض التعريفات الجمركية والقيود التجارية و إنما ينطبق أيضاً على المقاييس والقوانين الجديدة التي تتعلق بدخول الأسواق والدعم المقدم للمصدرين أو للمزارعين . وتنتشر اهتمامات منظمة التجارة العالمية لتشمل تجارة الخدمات والاستثمارات والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية . وإضافة إلى ذلك فإن أكثر الاهتمامات أهمية دعم العولمة

من خلال التقريب فيما بين الدول وتشجيع الاتصالات وتحسين تبادل المعلومات من خلال وضع قواعد خاصة ضمن قوانين المنظمة .

وفيما يتعلق بالزراعة فإن منظمة التجارة العالمية تركز على ثلاث مجالات رئيسية سوف نتعرض لها في الفصل التالي :

- دخول الأسواق
- الدعم المحلي
- دعم الصادرات

ويمكن أن يؤدي تحرير التجارة إلى الكثير من الفوائد على المدى الطويل ولكن هناك حاجة للتعديلات التي قد تكون مؤلمة على المدى القصير . وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الدول النامية نظراً لتعديلات السياسات اللازمة للانسجام مع النظام التجاري العالمي الجديد . ويمكن أن تتسبب تلك التعديلات الهيكلية في بعض الأزمات والاضطرابات ويمكن أن تؤدي إلى الحاجة إلى تغييرات محلية في توزيع الموارد . وبالنسبة للدول الأخرى فإن عدم الانسجام بين مهاراتها أو إمكانياتها المحتملة واحتياجاتها الناجمة عن اقتصاد السوق الحر إلى الضغط على الدخل . وقد نجمت المزيد من المخاوف بسبب التكاليف المتوقعة لتحرير التجارة وزيادة العولمة والتداخل التي تؤدي إليه التكنولوجيا والتخصص الاقتصادي .

ومع ذلك فيتوقع أن يساهم النظام التجاري متعدد الجهات الذي يعتمد على تحرير التجارة في تحسين مستويات المعيشة وفرص العمل والنمو الاقتصادي والرفاه . وضمن هذا الإطار فيجب أن تنتشر منافع العولمة على نطاق واسع بين الدول ولكن الكثير من الدول والجهات المعنية الأخرى مثل المنظمات غير الحكومية والمجموعات الأخرى التي تمثل ما يسمى بالمجتمع المدني لا تشارك في هذه الرؤية المتفائلة . وفي الواقع تظهر الكثير من المخاوف بسبب الانعكاسات السلبية المتوقعة لزيادة المنافسة التجارية والعولمة على البيئة والعلاقة بين التجارة وتشريعات اليد العاملة. كما عبرت الدول عن مخاوفها بشأن انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية وقدرة المجتمعات على ممارسة حق الاختيار وتقرير المصير مما أدى إلى نشوء الحركات المناوئة للعولمة .

وفي الواقع يعمل في تلك الحركات العديد من المهتمين من كل من الدول النامية والمتقدمة من مجموعات الحماية التقليدية إلى الحركات البيئية وهم جميعاً يظهرون معارضة قوية للمزيد من التوسع في التجارة العالمية . ومؤخراً ركزت هذه المجموعات في معارضتها على أن "الممارسات التجارية العالمية" التي تدفع إليها الشركات قد خلقت بيئة تجارية غير متكافئة أدت إلى الفقر واللامساواة . لذا فيجب إيلاء

المزيد من الاهتمام لضمان استفادة الشرائح الكبيرة من العمال والمستهلكين في مختلف أنحاء العالم من العولمة وليس فقط الشركات متعددة الجنسيات أو مجموعة محدودة من الدول المتقدمة .

5-1 تطورات التجارة العالمية

توسعت التجارة العالمية بشكل كبير بين عامي 1999 و 2000 حيث وصلت قيمة صادرات السلع العالمية بنسبة 10% وارتفعت من 5.6 تريليون دولار أمريكي في عام 1999 إلى 6.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2000 (الجدول 1-1) . وقد كان هذا النمو "حقيقياً" حيث أنه يرجع بشكل كبير إلى الزيادة في حجم الصادرات وبشكل جزئي إلى زيادة الأسعار . وقد سجلت أوربة الغربية أعلى قيمة من قيم التصدير حيث وصلت حصتها من الصادرات العالمية إلى 39.5% تليها آسيا (26.7%) وأمريكا الشمالية (17.1%) . أما أمريكا اللاتينية ودول البلطيق وأفريقيا والشرق الأوسط فقد كانت حصتها من الصادرات العالمية صغيرة وتراوحت بين 2.5 و 5.8% (الجدول 1-1) .

ويلاحظ نفس الاتجاه في إجمالي الواردات² (الجدول 2-1) . فعلى المستوى الإقليمي حققت أوربة الغربية أعلى حصة من الواردات العالمية (39.6%) تليها أمريكا الشمالية وآسيا بحصة تساوي 23.2% و 22.8% على التوالي .

وفي عام 2000 تجاوز إجمالي قيمة الصادرات قيمة الواردات في كل الشرق الأوسط حيث قدرت قيمة الصادرات بحوالي 263 مليار دولار أمريكي أي 4.3% من إجمالي صادرات العالم وفي الاقتصاديات الانتقالية حيث وصلت إلى 271 مليار دولار (4.4%) .

وخلال الفترة 1990-2000 ارتفعت قيمة التجارة العالمية بنسبة 80% وتوسعت التدفقات التجارية بالقيمة المطلقة في جميع المناطق بينما كانت سرعتها متفاوتة وانعكست إما في انخفاض أو زيادة الحصة من الواردات والصادرات العالمية (الجدولين 1.1 و 1.2) .

وفي التسعينات تم تسجيل أعلى نسبة لنمو الصادرات في مجموعات أوربا الوسطى والشرقية ودول البلطيق ومجموعة الدول المستقلة (157.1%) وأمريكا اللاتينية (144.6%) وأمريكا الشمالية (102.8%) . وخلال الفترة ذاتها حافظت أوربة الغربية على أعلى حصة للصادرات بالرغم من الانخفاض الكبير الذي طرأ نتيجة لتباطؤ النمو خلال ذلك العقد (الجدول 1-1) .

()

-2

()

ومن الملاحظ أن المناطق التي سجلت نمواً أسرع في الصادرات قد سجلت نمواً أسرع في الواردات أيضاً : 198% في أمريكا اللاتينية و 135% في أمريكا الشمالية و 113% في أوروبا الوسطى والشرقية ودول البلطيق و مجموعة الدول المستقلة .

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط فقد كان النمو أعلى في الصادرات (+96%) منه في الواردات (+72%) .

ويمكن ملاحظة تفاوت كبير في صادرات المواد المصنعة والمواد الخام بين المناطق خلال الفترة 1997-2000 (الجدول 1-3) حيث تحتل أوربة الغربية المرتبة الأولى في تصدير المنتجات المصنعة بينما يحتل الشرق الأوسط المرتبة الأولى في تصدير المواد الخام غير الزراعية مما يعكس أهمية صادرات النفط . كما تحتل أوربة الغربية المرتبة الأولى في تصدير المواد الزراعية الخام تليها أمريكا اللاتينية ومن الملاحظ أن آسيا تحتل المرتبة الثانية في تصدير كل من المنتجات المصنعة والخام .

ومن ناحية الاستيراد احتلت أوربة الغربية في عام 2000 المرتبة الأولى في تصدير جميع أنواع المنتجات تقريباً باستثناء الوقود الذي احتلت آسيا المرتبة الأولى فيه . كما احتلت آسيا المرتبة الثانية في جميع المستوردات باستثناء المنتجات المصنعة التي احتلت أمريكا الشمالية المرتبة الثانية في استيرادها نتيجة لاستمرار النمو بينما احتلت المرتبة الثالثة في استيراد المواد الخام . ومن الملاحظ أن الشرق الأوسط كان له الوزن الأدنى في واردات المواد الخام بينما كانت مرتبة أفريقيا الأخيرة في المنتجات المصنعة (الجدول 1-4) .

6-1 الدول المصدرة والمستوردة في عامي 1999 و 2000

في عامي 1999 و 2000 بقيت الدول المصدرة الرئيسية العشرة على حالها حيث احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى تلتها ألمانيا واليابان وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا . وحققت الصين نجاحاً ملحوظاً في عام 2000 حيث احتلت المرتبة السابعة وذلك عندما وصل إجمالي قيمة صادراتها إلى 249.3 مليار دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي قدره 28% (الجدول 1-6) بينما في السنة السابقة كانت قيمة صادراتها 195.2 مليار دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي قدره 6% (الجدول 1-5) . وقد حقق الاتحاد الروسي نجاحاً جيداً وذلك بزيادة صادراته بقيمة 31 مليار دولار (+42%) وارتفعت مرتبته بين الدول المصدرة من المرتبة العشرين إلى السابعة عشر وكانت حصته من الصادرات العالمية 2% (الجدول 1-6) . كما يجدر بالملاحظة أن الدول الآسيوية المصدرة قد حققت مراتب جيدة مثل الصين وهونغ كونغ وكوريا وتايبيه وسنغافورة وماليزيا (الجدول 1-5) . فعلى سبيل المثال وصلت قيمة صادرات هونغ كونغ إلى 202.4 مليار دولار (3.3% من إجمالي صادرات العالم) ووصلت إلى المرتبة العاشرة وكذلك الأمر

بالنسبة لسنغافورة التي احتلت المرتبة الخامسة عشرة ووصلت قيمة صادراتها إلى 138 مليار دولار (الجدول 6-1) .

وفيما يتعلق بالواردات فتحلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى تليها ألمانيا واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا وكندا وإيطاليا . وقد بقي الأمر كذلك خلال العامين 1999 و 2000 . كما أن الدول الآسيوية من الدول المستوردة الكبرى حيث كانت قيم مستوردات هونغ كونغ والصين وكوريا و سنغافورة قيماً مرتفعة وتراوح حصة من الواردات العالمية بين 3.3% لهونغ كونغ و 2.1% لسنغافورة بينما احتلت الصين المرتبة السابعة كمصدر والمرتبة الثانية كمستورد في عام 2000 . أما في عام 1999 فقد كانت قيمة واردات الصين 166 مليار دولار وحصلتها من الواردات العالمية 2.8% ومعدل التغير 18% (الجدول 7-1) وازدادت قيمة وارداتها في عام 2000 إلى 225 مليار دولار (الجدول 8-1) .

العضوية في منظمة التجارة العالمية – تموز 2002		
ألمانيا	ألبانيا	نيكاراغوا
غانا	أنغولا	النيجر
اليونان	أنتيغوا و باربودا	نيجيريا
غرينادا	الأرجنتين	الترويج
غينيا بيساو	النمسا	الباكستان
جمهورية غينيا	البحرين	بناما
غويانا	بنغلاديش	بابوا نيو غينيا
هايتي	البربادوس	الباراغواي
الهندوراس	بلجيكا	البيرو
هونغ كونغ – الصين	بيليز	الفلبين
هنغاريا	بينين	بولندا
أيسلاند	بوليفيا	البرتغال
الهند	بوستوان	قطر
إندونيسيا	البرازيل	رومانيا
إيرلندا	بروناي دار السلام	رواندا
إسرائيل	بلغاريا	سانت كيتس ونيفيس
إيطاليا	بوركينافاسو	سانت لوسيا
جامايكا	بوروندي	سانت فانسنت والغرينادين

الكاميرون	اليابان	السنغال
كندا	الأردن	سيراليون
جمهورية أفريقيا الوسطى	كينيا	سنغافورة
تشاد	جمهورية كوريا	جمهورية السلوفاك
تشيلي	الكويت	سلوفينيا
كولومبيا	جمهورية كيرجيز	جزر السلومون
جمهورية الكونغو	لاتفيا	جنوب أفريقيا
كوستاريكا	ليسوتو	إسبانيا
ساحل العاج	ليتشيستين	سيريلانكا
كرواتيا	ليتوانيا	سورينام
كوبا	لوكسمبورغ	سوازيلاند
قبرص	ماكو - الصين	السويد
جمهورية التشيك	مدغشقر	سويسرا
الدنمارك	مالاوي	تنزانيا
جيبوتي	ماليزيا	تايلاند
جمهورية الدومينيكان	المالديف	توغو
الإكوادور	مالي	ترينيداد وتوباغو
مصر	مالطا	تونس
السلفادور	موريتانيا	تركيا
إيستونيا	موريتيوس	أوغندا
الاتحاد الأوربي	المكسيك	الإمارات العربية المتحدة
فيجي	مولدوفا	المملكة المتحدة
فنلندا	منغوليا	الولايات المتحدة الأمريكية
فرنسا	المغرب	الأوروغواي
الغابون	موزامبيق	فنزويلا
غامبيا	ميانمار	زامبيا
جورجيا	هنولندا	زمبابوي
ناميبيا	نيوزيلندا	

الفصل الثاني

التجارة الزراعية العالمية

1-2 الزراعة في منظمة التجارة العالمية

حظيت الزراعة بمعاملة خاصة في الغات ، لذا فقد تم السماح بالإجراءات غير الجمركية والدعم قبل جولة الأوروغواي . وبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية تم وضع أحكام عامة للتجارة الزراعية والسياسات المتعلقة بها . ويهدف ما يسمى بالاتفاقية الزراعية³ إلى تعديل التجارة الزراعية من أجل تحسين الشفافية والأمان لكل من الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء . وكما ذكرنا في الفصل السابق فإن اتفاقية الزراعة تغطي ثلاثة مجالات رئيسية هي : دخول الأسواق والدعم المحلي ودعم التصدير .

ففي مجال **دخول الأسواق** يجب أن يتم تحويل جميع الإجراءات غير الجمركية مثل الحصص وتراخيص الاستيراد والقيود غير الجمركية الأخرى إلى "معاذها بالتعريف الجمركية" من خلال مرحلة تعرف "بمرحلة التعريف الجمركية" . ويجب أن يتم تخفيض تلك التعريفات بشكل تدريجي بمرور الوقت . وتحظى الدول النامية بمعاملة خاصة في النسبة المئوية لذلك التخفيض و في فترة التنفيذ الزمنية . وقد بدأت التعريفات والحصص الجمركية الجديدة التي تشمل جميع المنتجات الزراعية في عام 1995 . وقد اتفق المشاركون في جولة الأوروغواي على أنه يمكن للدول المتقدمة أن تخفض التعريفات الجمركية (أعلى نسبة من معدلات الحصص الجمركية في حال وجودها) بمعدل 36% على مراحل متساوية وخلال فترة ست سنوات . كما التزمت الدول النامية بالتخفيض بنسبة 24% على مدى 10 سنوات . كما استخدمت العديد من الدول النامية خيار تحديد سقف لمعدلات التعريفات الجمركية حيث لم يتم تحديد "سقف" الرسوم الجمركية قبل جولة الأوروغواي⁴ . أما الدول الأقل تطوراً فلا يتوجب عليها تخفيض تعريفاتها الجمركية على الإطلاق . وبالنسبة للمنتجات التي تم تحويل قيودها غير الجمركية إلى تعريفات جمركية فيسمح للدول بتبني إجراءات طارئة (بند الحماية) تمكنها من منع حدوث الانعكاسات السلبية للانخفاض أو الارتفاع المفاجئ لأسعار الواردات . وتحدد الاتفاقية توقيت وكيفية تطبيق تلك الإجراءات .

1986

³

1994 .

⁴

الدعم المحلي وهو يعالج السياسات التي تشوه القدرة التنافسية وتشجع على زيادة الإنتاج بتخفيض الأسعار المحلية أو دعم الإنتاج بطريقة أو أخرى . وتخفض هذه السياسات الواردات أو تدعم الصادرات وتؤدي إلى انخفاض الأسعار وإغراق الأسواق العالمية . وتميز اتفاقية الزراعة بين برامج الدعم التي تشجع الإنتاج بشكل مباشر (السياسات المتقارنة) والسياسات التي لا تؤدي إلى تأثير مباشر (السياسات المنفصلة) حيث يتوجب تخفيض الإجراءات التي تؤدي إلى آثار مباشرة على الإنتاج والتجارة . ومن أجل معرفة طريقة تخفيضها فقد اتفقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على منهجية لحساب الدعم مشتقة من هذا النوع من الإجراءات . فقد تم وضع قائمة بجميع إجراءات الدعم وحسابها بشكل كمي من أجل الحصول على مؤشر نهائي واحد يلخص المستوى الإجمالي للدعم المحلي للزراعة خلال فترة الأساس 1986-1988 . ويسمى هذا المؤشر بإجمالي إجراءات الدعم . وتخضع الدول النامية والمتقدمة لمعاملات مختلفة في هذا المجال أيضاً حيث يتوجب على الدول المتقدمة تخفيض الدعم "الذي يمثل الإجمالي الكلي لإجراءات الدعم بنسبة 13% خلال فترة 10 سنوات . أما الدول الأقل تطوراً فلا تلتزم بأي تخفيض لتلك الإجراءات . وعادةً ما تستخدم الحكومات الدعم المحلي لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

- 1- دعم دخل المزارعين
- 2- ضمان إنتاج كميات كافية من الغذاء لتغطية احتياجات الدولة
- 3- حماية المزارعين والمستهلكين من الانعكاسات السلبية لعدم استقرار الإنتاج المحلي وتغيرات الأسعار العالمية
- 4- حماية المجتمع الريفي

وتؤدي هذه السياسات إلى تكاليف مرتفعة من حيث الميزانية وتشويه الأسواق العالمية والمنافسة غير العادلة بين الدول . وتصنف اتفاقية الزراعة تلك السياسات إلى ثلاثة مجموعات يشار إليها "بالصناديق" :

- 1- **الصندوق الأخضر** : ويشير إلى السياسات التي يسمح بتنفيذها نظراً لأنها لا تؤدي إلى أية تشوهات أو تسبب الحد الأدنى من التشويه .
- 2- **الصندوق الأزرق** : ويشير إلى السياسات المستثناة من الدعم العام والتي ترتبط بشكل غير مباشر بالإنتاج والتي يجب أن يتم تخفيضها أو الإبقاء عليها في الحدود الدنيا . وهي تشمل الدفعات التي ترتبط مباشرةً بالمساحة أو أعداد الثروة الحيوانية ولكن بموجب خطط تحد من الإنتاج بفرض حصص إنتاج أو تطلب من المزارعين التخلي عن زراعة جزء من أرضهم .
- 3- **الصندوق البنفسجي** : ويشير إلى السياسات الممنوعة التي تشوه الإنتاج والتجارة . ويتضمن إجمالي إجراءات الدعم القيمة الإجمالية لهذه الإجراءات ويجب أن يتم تخفيضها حسب النسب المذكورة أعلاه .

أما فيما يتعلق بدعم التصدير فإن الاتفاقية تمنع تقديم ذلك الدعم للمنتجات الزراعية إلا إذا تم تحديدها في قائمة التزامات الدولة العضو . وتتطلب اتفاقية الزراعة من أعضاء منظمة التجارة العالمية تخفيض كل من المبلغ المالي الذي تنفقه على دعم التصدير وكمية الصادرات التي تتلقى ذلك الدعم . وتحدد المنظمة المستوى الأساسي للتخفيض كوسطي للدعم الذي كانت تمنحه الدول خلال فترة الأساس 1986-1990 . وقد اتفقت الدول المتقدمة على تخفيض قيمة دعم التصدير بنسبة 36% خلال فترة 6 سنوات ابتداءً من عام 1995 (24% خلال فترة 10 سنوات للدول النامية) . وعلاوةً على ذلك فقد اتفقت الدول المتقدمة على تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة 21% خلال فترة 6 سنوات (14% خلال فترة 10 سنوات للدول النامية) . أما الدول الأقل تطوراً فلا يتوجب عليها تنفيذ أي تخفيض .

ومن المشكلات الرئيسية في هذا المجال أن بعض الدول النامية كانت تعتمد بشكل كبير على المواد الغذائية الرخيصة المدعومة المستوردة من الدول الصناعية الكبرى وتضم تلك الدول مجموعة من أكثر الدول فقراً ومع أن قطاعاتها الزراعية قد تستفيد من ارتفاع الأسعار إلا أنها تحتاج إلى مساعدة مؤقتة لإجراء التعديلات اللازمة للتعامل مع الواردات ذات الأسعار الأعلى .

2-2 التجارة الزراعية العالمية في عام 2000

تعرضت التجارة الزراعية للتغير الكبير منذ عام 1980 حيث وصل المعدل السنوي للتغير 2% خلال الفترة 1980-1985 وارتفع ليصل إلى 9% في الفترة 1985-1990 . ويعكس معدل النمو المرتفع هذا زيادة ملحوظة في الإنتاج الزراعي . وخلال الفترة التالية 1990-2000 انخفض معدل التغير السنوي بشكل ملحوظ (3%) وبقي موجباً بشكل وسطي . وفي السنوات الأخيرة (1998-1999-2000) تحسن وضع التجارة الزراعية ليتحول من النمو السالب ليتحول إلى الاتجاه الموجب (الجدول 2-1) .

وتتميز أمريكا اللاتينية بأعلى حصة من إجمالي الصادرات الزراعية (18.4%) تليها أفريقيا (12.9%) وأمريكا الشمالية (10%) . وقد سجل الشرق الأوسط أدنى حصة من إجمالي الصادرات الزراعية (2.4%) . وعلى العكس من ذلك فقد كانت حصته من الواردات الزراعية 13.2% وهي تلي في ذلك أفريقيا التي وصلت حصتها إلى (15.1%) .

ومن ناحية الحصة من المنتجات الزراعية من صادرات المواد الأولية فتحتل أمريكا الشمالية المرتبة الأولى (85.2%) تليها أوربة الغربية و آسيا وأمريكا اللاتينية . ومن ناحية حصة المنتجات الزراعية من إجمالي الواردات الأولية سجل الشرق الأوسط أعلى حصة (59.9%) وأمريكا الشمالية أدنى حصة .

وقد كانت أوربة الغربية وأمريكا اللاتينية والشمالية تسيطر على القسم الأكبر من التجارة العالمية للمنتجات الزراعية . وفي عام 2000 قدرت قيمة الصادرات الزراعية من أوربة الغربية بحوالي 230 مليار دولار أي ما يعادل 41.2% من الصادرات الزراعية العالمية كما تلعب آسيا دوراً هاماً حيث قدرت صادراتها الزراعية بحوالي 107 مليار دولار في عام 2000 وبزيادة تساوي 11% مقارنةً بالعام السابق . ونتيجة لذلك ازدادت حصتها من الصادرات العالمية من 17.4% في عام 1999 إلى 19.2% في عام 2000 . وكانت حصة الشرق الأوسط أقل حصة من الصادرات الزراعية حيث قدرت قيمة صادراته بحوالي 6 مليار دولار في عام 2000 وأظهرت تغيرات كبيرة في السنتين الأخيرتين .

3-2 الدول الرئيسية المصدرة والمستوردة للمنتجات الزراعية في عام 2000

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في تصدير المنتجات الزراعية حيث وصلت قيمة صادراتها إلى 71 مليار دولار بزيادة قدرها 7% عن السنة السابقة . ومن الجدير بالملاحظة أن قيمة الصادرات للدولة التي تحتل المرتبة الثانية على قائمة الدول المصدرة الرئيسية وهي فرنسا تساوي 37 مليار دولار أي حوالي نصف القيمة التي سجلتها صادرات الولايات المتحدة الأمريكية. وتحتل كندا وهولندا وألمانيا وبلجيكا المراتب التالية حيث تتراوح قيمة صادراتها بين 35 و 20 مليار دولار . وقد سجلت جميع تلك الدول تراجعاً في صادراتها الزراعية في عام 2000 باستثناء كندا التي ازدادت صادراتها بنسبة 7% في عام 2000 و 4% في عام 1999 . كما أظهرت إسبانيا والمملكة المتحدة والصين وأستراليا وإيطاليا قيماً مشابهة للصادرات الزراعية في عام 2000 حيث كانت حصتها من الصادرات الزراعية العالمية قريبة من 3% . ومن بين تلك الدول أظهرت الصين أعلى معدل نمو سنوي في عام 2000 (15%) (الجدول 4-2) .

كما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية أعلى مرتبة بين الدول المستوردة حيث وصلت قيمة إجمالي وارداتها إلى 67 مليار دولار في عام 2000 تليها على القائمة اليابان التي وصلت قيمة وارداتها إلى 62 مليار دولار وذلك نتيجة لمعدل النمو السنوي الذي وصل إلى 2% خلال العقد الماضي . تشكل الكثير من الدول الأوروبية دولاً مستوردة هامة أيضاً حيث تحتل ألمانيا المرتبة الثالثة حيث أن قيمة وارداتها 42 مليار دولار (6.9% من إجمالي الواردات الزراعية في عام 2000) . كما تحتل فرنسا المرتبة الخامسة بقيمة 30 مليار دولار (5% من الإجمالي) . أما الدول الآسيوية (الصين وكوريا وهونغ كونغ) فتشكل معاً حصة كبيرة من الواردات الزراعية على مستوى العالم وتحتل الصين المرتبة الثامنة بين الدول المستوردة الرئيسية بقيمة 20 مليار دولار وحصة تساوي 3.2% وذلك نتيجة لزيادة سنوية بنسبة 41% في عام 2000 . وتعتبر كوريا من الدول الآسيوية المستوردة الهامة الأخرى بقيمة 13 مليار دولار . أما الاتحاد

الروسي فيحتل أدنى مرتبة بين الدول المستوردة الخمسة عشر حيث تقدر قيمة وارداتها بحوالي 10 مليار دولار وبحصة تساوي 1.6% من الواردات الزراعية العالمية وتغير سنوي يساوي -7% في عام 2000. (الجدول 2.5) .

4-2 التجارة الزراعية حسب المنطقة والمنشأ والوجهة التصديرية في عام 2000

ازدادت التجارة الزراعية العالمية من 414.2 مليار دولار في عام 1990 إلى 576.7 مليار دولار في عام 1995 وبقيت راکدة تقريباً منذ عام 1995 إلى عام 2000 حيث وصلت إلى 558.3 مليار دولار.

وقد تضاعفت التجارة تقريباً ضمن منطقة أمريكا الشمالية بين عامي 1990 و 2000 بزيادة تساوي 16 مليار دولار تقريباً . وازدادت تجارة المواد المنتجة في تلك المنطقة بشكل ملحوظ أيضاً حيث وصلت إلى حدها الأقصى في عام 1995 وحدها الأدنى في عام 1999 الذي يساوي 99.8 مليار دولار (الجدول 2-6) .

كما سجلت تجارة المنتجات الزراعية المنتجة في أمريكا اللاتينية زيادة ملحوظة حيث وصلت إلى 66 مليار دولار في عام 2000 . وازدادت التجارة الزراعية ضمن المنطقة في التسعينات حيث كانت تقدر بحوالي 4.5 مليار دولار في عام 1990 و 11.6 مليار دولار في عام 2000 . وبالرغم من تلك الزيادة في التجارة ضمن المنطقة فقد كانت الصادرات الزراعية من أمريكا اللاتينية إلى أوربة الغربية أكبر حيث ازدادت من 13.3 مليار دولار في عام 1990 إلى 18.3 مليار دولار في عام 2000 . وبالتالي فيمكن اعتبار أوربة الغربية الشريك التجاري الرئيسي لمنطقة أمريكا اللاتينية في التجارة الزراعية (الجدول 2-6) .

وقد ازدادت تجارة المنتجات الزراعية المنتجة في أوربة الغربية من 187 مليار دولار في عام 1990 إلى 230 مليار دولار في عام 2000 . و تسيطر التجارة الداخلية ضمن منطقة دول أوربة الغربية على التجارة الزراعية في تلك المنطقة حيث وصلت إلى 174.2 مليار دولار في عام 2000 بعد أن كانت 190.2 مليار دولار في عام 1995 . أما الشريك الثاني فهو آسيا التي تقدر قيمة صادراتها الزراعية بحوالي 14.7 مليار دولار أمريكي و كانت أمريكا الشمالية الوجهة التصديرية الرئيسية حيث وصلت القيمة إلى 12.9 مليار دولار .

وشهدت الاقتصاديات التي تمر في المرحلة الانتقالية زيادة في تجارتها الزراعية خلال التسعينات حيث تضاعفت صادراتها الزراعية التي كانت تقدر بحوالي 12.6 مليار دولار في التسعينات لتصل إلى

24.2 مليار دولار في عام 2000 . وكانت أوربة الغربية الشريك التجاري الرئيسي والثاني آسيا. أما التجارة الداخلية ضمن تلك المنطقة فقد تطورت بشكل سريع جداً .

كانت التجارة الزراعية الإفريقية كبيرة جداً حيث قدرت بحوالي 16.3 مليار دولار في عام 1999 وازدادت لتصل إلى 18.6 مليار دولار في عام 2000 . وكانت أوربة الغربية الشريك التجاري الرئيسي حيث قدرت قيمة الصادرات بحوالي 10 مليار دولار في عام 1990 و 10.4 مليار دولار في عام 2000 مما يتجاوز التجارة الداخلية بشكل كبير .

ويشابه الوضع في الشرق الأوسط الوضع في أفريقيا حيث أن أوربة هي الشريك التجاري الرئيسي ولكن تجارته الداخلية كانت تتزايد بشكل سريع جداً .

وهناك تشابه بين التجارة الزراعية الآسيوية مع العالم مع تجارة أمريكا الشمالية مع العالم والتي تقدر بحوالي 72 مليار دولار في عام 1990 و 107.2 مليار دولار في عام 2000 . وتشكل أوربة الشريك التجاري الرئيسي أيضاً تليها أمريكا الشمالية ولكن صادراتها إلى المناطق الأخرى منخفضة نسبياً بينما التجارة الداخلية ضمن هذه المنطقة مرتفعة جداً وتقدر بحوالي 67.2 مليار دولار في عام 2000 .